سياسة بريطانية تجاه مشيخات الساحل العماني

١٨٤٠-١٩٧١

الدكتورة كاميليا أبو جبل

جامعة دمشق - قسم التاريخ

المخطط:

مقدمة: هدف البحث ومضمونه.

١- التمهيد: الأوضاع العامة للساحل العماني حتى ١٨٤٠.

٢- التاريخ السياسي لمشيخات الساحل العماني منذ بداية الوجود المصري حتى الحرب العالمية الأولى (١٨٤٠-١٩١٤).

٣- الأوضاع الداخلية في مشيخات الساحل العماني ١٨٤٠-١٩٤٥.

٤- المشيخات والسياسة البريطانية ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥.

٥- المستجدات الداخلية في المشيخات بعد الحرب العالمية الثانية.

٦- العوامل الخارجية ومنعكاساتها على المشيخات.

٧- التطور الثقافي في مشيخات الساحل العماني بعد الحرب العالمية الثانية.

٨- قيام الوحدة بين مشيخات الساحل العماني والقضاء على التفكك.

٩- الخاتمة.

١٠- الهوامش.

المقدمة:

مرّ تاريخ مشيخات الساحل العماني ما بين ١٨٤٠-١٩١٤، بمرحلة تشكّلت فيها البنية السياسية التي قامت عليها الإمارات. ففي عـــام ١٨٤٠ انتـــهى الوجـــود المصـــري بانسحاب قواته من أقطار الجزيرة العربية جميعها: (نجد والحجاز والخليج واليمـــن)، بعد أن اصطدمت السياسة المصرية بالسياسة الإنكليزية، خاصة في منطقـــة الخليـــج العربي. وتطوّر الوضع إلى سباق بين السياستين استطاعت فيه السياسة الإنكليزيـــة أن تحرز قصب السبق، معتمدة على تفوقها البحري وتحالفها مع الشيوخ والأمراء.

بعد انسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية، حدث فراغ لم تستطع أي من دول الخليج ملأه، بسبب تفكك تلك الدول وعجزها وتنابذها من جهـــة، وبســـبب وقـــوف بريطانية لها بالمرصاد من جهة ثانية. ولم تنجح محاولات الدولة العثمانية والإمـــارة السعودية ملء هذا الفراغ بسبب الضعف العسكري (خاصة البحـــري)، ممـــا أفســـح المجال أمام القوى الأوروبية مثل إنكلترة وفرنسة وألمانية وروســـية، وكلـــها تملـــك مؤهلات ساعدتها على التغلغل في المنطقة من أجل السيطرة عليها. ولهذا أصبحـــت مسألة الخليج، ومن ضمنها المشيخات، مسألة دولية.

عملت بريطانية لبسط سيطرتها وإبقاء المنطقة مفككة عاجزة تنشد الأمان فـــي ظـــل هيمنتها. وجاء تفجّر البترول فأضاف إلى المنطقة أهمية جديدة، ممـــا زاد بريطانيـــة تشبثاً بها، وتحقق لها ذلك في أواخر الثلاثينيات ومنتصف الأربعينيات.

جاءت أحداث الحرب العالمية الثانية وما بعدها، خاصة المدّ القومي العربـــي فـــهزّت الوجود البريطاني وزعزعت أركانه، ولكن واقع المشيخات بقي مفككاً إلى أن قـــامت الوحدة فيما بينها، نتيجة عوامل داخلية مثل ازدياد الوعي القومي عند بعض الشـــيوخ، ووحدة التاريخ والتراث المشترك ووحدة الدين والمقومات الجغرافية واللغة الواحـــدة

والحضارة الواحدة. كذلك يمكن الإشارة إلى عوامل أخرى ساعدت على قيام هذه الوحدة مثل دور جامعة الدول العربية وبعض الوساطات العربية.

وكم يشقّ على النفس أن نكتب عن عصور مديدة ليس فيها إلاّ السيطرة الأجنبية والاستغلال والتحكّم والمنافسة بين القوى الكبرى على هذه المنطقة. وهانحن نكتب اليوم وقد تبدّلت الصورة فارتفعت رايات الاستقلال الرسمي وتحقق قدر من الاتحاد وانمحت الصورة القديمة واستقام الطريق أمام سكان الخليج ليأخذوا مكانهم اللائق بين أبناء العروبة.

الأوضاع العامة للساحل العماني حتى علم ١٨٤٠:

تطلق التسمية على ذلك الجزء من الجزيرة العربية في الخليج العربي الممتد من عمان إلى قطر. وتنقسم هذه المنطقة إلى عدد من الوحدات السياسية التي يمكن ترتيبها من الشمال إلى الجنوب على النحو التالي: أبو ظبي – دبي – الشارقة – العجمان – أم القوين – رأس الخيمة والفجيرة.

الكابتن بريدوكس Prideaux أحد ضباط البحرية الهندية اقترح تسمية الساحل العماني الذي تطل عليه هذه المشيخات باسم الساحل المتصالح Turcial Coast(١)، أو الساحل المهادن. لأن جميع هذه المشيخات كانت مرتبطة بمعاهدات واتفاقيات مع بريطانية قد بدأتها منذ ١٨٠٦. وبالرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تعدّها إمارات مستقلة، لكنها في الحقيقة كانت أقرب إلى المستعمرات البريطانية منها إلى الوحدات السياسية المستقلة.

نجحت بريطانية في تفتيت هذه المنطقة المحدودة السكان والمساحة إلى سبع وحدات تابعة لها، من خلال عملها على تشجيع النعرات القبلية وتعميق النزاعات والخلافات بين الشيوخ الذي كانوا يصلون في مشاحناتهم إلى حدّ القطيعة بالرغم من القرابة التي تربط معظمهم(٢).

ينتمي سكان هذه المشيخات إلى قبائل إياس وآل بوفلاسة، وآل بوعلـــي، والقواســم. فاتحاد القواسم ضم سكان الشمال. واتحاد بني إياس ضمّ سكان الجنوب وغالباً ما كـان يتميز القواسم بالقوة البحرية. أما بنو إياس فتميزوا بالقوة البرية(٣). ويعيش إلى جـانب العرب الذين يشكّلون الغالبية العظمى من السكان بعض الفرس والهنود والزنوج. ومن المعروف أن هذه المشيخات كانت تفتقر إلى المياه ما خلا بضعة أجزاء قليلة توضعت فيها الآبار. وكانت الزراعة تقتصر على النخيل وبخاصة في أبو ظبي، بالإضافة إلـى بعض أشجار الفاكهة، كما اشتغل سكان المشيخات برعي الإبل وصيد اللؤلؤ.

أدرك الإنكليز خطر "القواسم" على نفوذهم، فقد كتب المقيم البريطاني فـــي البصــرة مانيستي إلى حكومته حول ذلك مؤكداً "أن خطرهم أكبر على بريطانية مـــن خطــر الفرنسيين، وقوة القواسم هي حاجز يحول دون هيمنة بريطانية على المنطقة". لذلـــك أرسلت بريطانية أول حملاتها في حزيران ١٨٠٥ وتمت هذه الحملة بمساعدة عمانيــة إذ طلب إمام عمان العون من إنكلترا التي استغلت ذلــك فحالفتــه. وقــامت حملتــها بمحاصرة جزء كبير من أسطول القواسم عند جزيرة قشم، لكن الحرب لم تنشب بيــن الطرفين، فقد انتهى الأمر إلى توقيع معاهدة ١٨٠٦، التي تضمنت ستة بنود تعهد فيها القواسم بعدم التعرض للسفن الإنكليزية في المستقبل(٤).

بعد فترة تجدّدت الحرب بينهما فهاجم القواسم السفن العمانيـــة والإنكليزيــة. وكــان أسطولهم مؤلفاً من ٦٣ سفينة مسلّحة تسليحاً جيداً. وكانت كل سفينة تحمــل بضعــة مدافع. وقد وصل عدد محاربي القواسم إلى ١٩,٠٠٠ محارب(٥).

في عام ١٨٠٩-١٨١٠م، قام الإنكليز بحملتهم البحرية الثانية ضد القواسم. واشـتركت بالحملة قطع من الأسطول البريطاني. وكانت رأس الخيمة هدف الحملة الرئيسي حيث جرى قصفها في ٢ كانون الثاني، ودار فيها القتال من بيت إلى بيت، وأُحرقت ثلاثون سفينة من سفن القواسم(٦). لكنهم لم يستسلموا، مما زاد الحملات عليــهم. ففــي عــام

١٨١٩، قام الإنكليز بحملتهم الأخيرة ضد القواسم بقيادة الجنرال جرانت كير Keir لأن الظروف كانت مؤاتية لبريطانية، خاصة بعد تدمير الدولة السعودية الأولى ١٨١٨، على أيدي قوات محمد علي باشا، وكذلك بعد أن تغلّبت بريطانية على الثورات التي قامت ضدها في الهند. ولذلك جاءت حملة الجنرال كير لتضرب أهم قوة عربية وتعيد رسم خارطة الخليج طبقاً لمصالح بريطانية الاستعمارية. وكان من نتائج تلك الحملة وقوع رأس الخيمة في يد الإنكليز وحرق سفن القواسم، ووقوع ٤٠٠ محارب منهم في الأسر. كما أجبرت بريطانية رؤساءهم، على توقيع معاهدة ١٨٢٠[٧]، التي تألفت من ١١ مادة، أبرمها الشيوخ مع المقيم البريطاني، وكانت حلقة من سلسلة المعاهدات التي عقدتها بريطانية لتأكيد سيطرتها على الخليج وقد جاء فيها:

- **المادة الأولى**: تعهّد الموقعون بأن يمتنعوا امتناعاً تاماً ونهائياً عن ممارسة أعمال النهب والقرصنة في البحر والبر.
- **المادة الثانية**: فرّقت بين النهب والقرصنة وبين الحرب المشروعة ونصّت على إعدام المتعاملين بالقرصنة ومصادرة ملكياتهم وأموالهم مهما كانت الدولة التي يقع عليها اعتداؤهم.
- **المادة الثالثة**: حدّدت علماً لكل العرب الموقعين على الاتفاقية وهو "علم أبيض يتوسطه لون أحمر".
- **المادة الرابعة**: تشير إلى أن الحكومة البريطانية ليست صاحبة مطامح سياسية أو إقليمية في منطقة الخليج، وأنها لا تتدخل في النزاعات والخلافات المحلية المعتادة.
- **المادة الخامسة**: حدّدت نوعين من السجلات: الأول: سجل لكل سفينة يحدّد مقاساتها وحمولتها ويوقّع عليه الشيخ، والثاني: سجل دقيق للرحلة التي تقوم بها

السفينة، وعلى أصحاب السفن تقديم هذه الأوراق لدى طلبها من جانب السفن البريطانية أو غيرها.

- **المادة السادسة:** أن يقيم وكيل عن العرب المتصالحين في المقيمية البريطانية في الخليج، وأن يقيم مبعوث من الحكومة البريطانية بينهم على أن يدفع راتب هذين الممثلين أصحاب المصالح التي يخدمانها.
- **المادة السابعة:** إن عدم التزام شيخ أو أكثر من الشيوخ الموقعين على الاتفاقية لا يعفي بقية الشيوخ من هذا الالتزام.
- **المادة الثامنة:** تحريم الطريقة التي كان يتبعها القواسم في إعدام أسراهم[٨].
- **المادة التاسعة:** تنص على منع تجارة الرقيق بين العرب المتصالحين منعاً باتاً.
- **المادة العاشرة:** نصت على حرية الشيوخ المتصالحين في زيارة الموانئ الأوروبية وضمنت لهم الحماية ضد أي عدوان.
- **المادة الحادية عشرة:** نصت على ضرورة إعادة توقيع الشيوخ على هذه الاتفاقية من حين لآخر.

ومن الطبيعي أن تختلف شروط معاهدة ١٨٢٠، عن معاهدة ١٨٠٦، التي أبرمت مع القواسم، لأنها فرضت من جانب المنتصر على المغلوب التي تحطّمت قوته. وترتّب على هذا انهيار الاتحادات القبلية في المنطقة، وظهور إمارات تحمل أسماء إقليمية أو جغرافية. ولم تكتفِ بريطانية بوضع أسس التقسيم والتجزئة في المنطقة، بل أصبحت بسبب مركزها المتفوّق تقف معارضة لأي حركة من حركات التوحيد، سواء أكان مبعثها قوة داخلية أم خارجية. وكذلك عملت على تفكيك الإمارة القويّة، كما حدث في الشارقة التي كانت تضمّ مقاطعات كثيرة، ففصلتها عنها وأعطتها كيانات خاصة،

ولجأت إلى تدعيم سيطرتها بوساطة القوة البحرية، واستغلال المعاهدات لتشجيع النعرة القبلية وإثارة الجفوة بين الحكّام، رغم صلات القربى بينهم(٩).

من المعروف أنه كان على رأس كل مشيخة من هذه المشيخات حاكم يساعده من يقع عليه الاختيار من شيوخ القبائل وبعض التجار بقصد التشاور في الحكم. وسوف نقوم بدراسة كل مشيخة على حدة، متتبعين تاريخها منذ نهاية الوجود المصري حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

٢- التاريخ السياسي لمشيحات الساحل العماني منذ نهاية الوجود المصري حتى الحرب العالمية الأولى (١٨٤٠-١٩١٤):

أ- أبو ظبي:

إذا اتجهنا جنوباً فإن أول مشيخة تقابلنا هي أبو ظبي، وتُعدّ أكبر المشيخات السبع مساحة إذ تبلغ ١٦٤م٢. ويقال إنها سُميت أبو ظبي نسبة إلى جزيرة صغيرة فيها ظباء كثيرة، وكان اقتصادها يقوم على الملاحة والتجارة وصيد السمك واستخراج اللؤلؤ. ويعود تاريخها إلى حوالي مئة عام تقريباً، عندما سكنها أفراد من قبائل بني ياس وبوفلاح، والمناصير. وفي عام ١٨٣٣، خرج منها فرع يسمى بوفلاسة، وانفصل عن بني ياس وأنشأ مشيخة دبي. وكانت العلاقات فيما بينهم علاقات توتّر ومشاحنة على الصعيد القبلي.

بين عامي ١٨٣٨-١٨٤٠، قام حاكم أبو ظبي الشيخ خليفة بن شخبوط، بمحاولة لضم واحة البوريمي، لكنه لم يتمكن من ذلك. وفيما بعد عاود الكرّة الشيخ سعيد بن طحنون لكنّ الوهابيين أبعدوه عنها(١٠).

واستمرّ الشيخ سعيد بن طحنون يحكم أبو ظبي ما بين ١٨٤٥-١٨٥٥م، ثم ترك عاصمته ورحل باتّجاه جزيرة قيس، وقد أدّى ذلك إلى احتدام الخلاف بين أهالي

الإمارة مما اضطر كبار العشائر لاستدعاء الشاب زايد بن خليفة من دبي، حيث كان يعيش لدى أخواله من قبيلة السودان، فتسلم الحكم في أبو ظبي واستمر حاكماً عليها منذ عام ١٨٥٥ حتى عام ١٩٠٩م. ووصلت أبو ظبي خلال عهده أقصى درجات التوسع والنفوذ، حيث امتدّ حكمه حتى منطقة العديد غرباً.

حاول الشيخ زايد بن خليفة تحقيق تحالف بين الإمارة والقبائل في الساحل، تحت لوائه. وكاد ينجح لولا أن تنبهت حكومة الهند إلى اتساع نفوذه، فوقفت ضده وأنهت محاولاته.

لقد تهيأت عدة عوامل ساعدت في نجاح الشيخ زايد، إضافة إلى قوة شخصيته وفروسيته وطموحه. ومن هذه العوامل:

١- عدم وجود أسباب للصدام بين إمارة أبو ظبي والبريطانيين في البحر. مثلما حدث مع القواسم.

٢- ورث الشيخ زايد علاقات صداقة تقليدية بين شيوخ أبو ظبي وسلاطين عمان. وكان للصداقة الشخصية التي ربطت السلطان فيصل بن تركي سلطان عمان (١٨٨٨-١٨٩٠) بالشيخ زايد، دور في اتساع نفوذ زايد في إقليم الظاهرة وفي بادية الإمارات.

٣- اكتساب الشيخ زايد بن خليفة خبرة سياسية بأحوال الساحل خلال فترة إقامته في دبي(١١).

وكان لاحتلال العثمانيين للأحساء ١٨٧١، دورٌ كبيرٌ في وقوف البريطانيين بجانب الشيخ زايد بن خليفة، وتدعيم نفوذه في قرية العديد. ولكن بريطانية انقلبت عليه في نهاية القرن التاسع عشر عندما بلغت قوته ذروتها وبدأ توحيد الإمارات والساحل. ولعلّ السبب في موقف بريطانية هذا، سوء العلاقات بين حكومة الهند والشيخ زايد بن

خليفة، وكذلك عدم تقيد زايد بن خليفة بالاتفاقية المانعة لعام ١٨٩٢[١٢]. فقد كتب القنصل الفرنسي بمسقط في تقريره لباريس، في ٢٦ شباط ١٨٩٦ يشير إلى أنه تلقى خطابين من الشيخ زايد بن خليفة يبدي فيهما تشجيعه للفرنسيين من أجل إقامة علاقات تجارية وسياسية معه. وعرض عليهم ميناء أبو ظبي ليكون محطة لسفن شركة المساجيري ماريتم Mesagerie Maritime الفرنسية. لكن بريطانية أنذرت الشيخ زايد وطلبت منه إنهاء صداقته مع الفرنسيين. ومع هذا ظلّت الاتصالات بين الشيخ زايد والقنصل الفرنسي في مسقط طي الكتمان.

وفي عام ١٩٠٠، جرت اتصالات بين زايد بن خليفة والحكومة الإيرانية، وهنا اتضح للبريطانيين مدى استخفافه واستهانته بقيود الاتفاقية المانعة، الأمر الذي جعل بريطانية تمارس سياسة مكشوفة ضد خططه وتمنّعه من بسط سلطته على إمارات الساحل.

ومن الأسباب التي أدّت إلى هذا الموقف البريطاني ضد خطط الشيخ زايد بن خليفة، خوف بريطانية من توحيد الساحل تحت لوائه. في حين أن سياسة بريطانية التقليدية هي المحافظة على التجزئة وتفتيت الساحل إلى إمارات مستقلة صغيرة. وهذا ما أكّده كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج عام ١٩٠٠م، حيث أشار إلى مدى تزايد نفوذ الشيخ زايد، وأكّد أنه إذا لم تحدّ بريطانية من نفوذ الشيخ زايد في الساحل فإن الموقف سيكون محفوفاً بالمخاطر بالنسبة للمصالح البريطانية[١٣].

ولقد وقفت بريطانية بالمرصاد ضدّه وكذلك ضدّ حكم ابنيه: الشيخ طحنون، الذي حكم ما بين ١٩٠٩-١٩١٢م، والشيخ حمدان ما بين ١٩١٢-١٩٢٢م، حيث انكمش نفوذ حكّام أبو ظبي في إقليم الظاهرة وأصبح قاصراً على إمارة أبو ظبي التقليدية.

ب- دبي:

تقع مشيخة دبي إلى الشرق من أبو ظبي وهي مشيخة صغيرة تمتدّ من أبو حايل في الشرق، إلى خور جهند في الغرب. وتعدّ ميناءً رئيساً للبوريمي وشمال عمان. ويؤمها

الكثير من البواخر التجارية. وتأتي أهميتها من دور الوساطة التجارية التي تقوم بها بالنسبة لجميع مشيخات الساحل العماني.

ينتسب سكان دبي إلى قبائل بني ياس وآل مرّة وأبو طاهر. وكانت تابعة لأبو ظبي حتى عام ١٨٣٣، ولكن على إثر اغتيال الشيخ طحنون حاكم أبو ظبي، تمكّن آل بوفلاسة من الانفصال عنها واختاروا مكتوم بن بطي حاكماً عليهم(١٤)، فاستمر بالحكم حتى عام ١٨٥٢.

استطاع مكتوم أن يحافظ على استقلال إمارته. ويقف ضدّ مطامع شيخ أبو ظبي والشيخ القاسمي في الشارقة. وعندما توفي عام ١٨٥٢، بمرض الجدري، تسلّم الحكم بعده ابنه سعيد بن بطي وحكم حتى ١٨٥٩، وتعرّض للمنازعات الداخلية خاصة مع (أولاد مكتوم).

حاول الشيخ سعيد إقامة علاقات تفاهم مع الحكومة البريطانية، خاصة عندما أتى المقيم البريطاني للساحل بقصد توقيع اتفاقية السلم الدائمة عام ١٨٥٣(١٥)، وبعد أن توفي الشيخ سعيد خلفه ابن أخيه حشر بن مكتوم ١٨٥٩-١٨٨٦، ولم يتميّز عهده إلا بمحاولاته تأكيد مشاعر الصداقة والولاء لبريطانية.

ومنذ عام ١٨٨٦-١٨٩٤، بقيت دبي تحت حكم راشد بن مكتوم، حيث اعترف به المقيم البريطاني شيخاً عليها. وتشير المصادر أنه خرق معاهدة الصلح مع بريطانية أكثر من مرّة، ولم يكن مرضياً عنه. ثم خلفه بعد موته مكتوم بن حشر ١٨٩٤-١٩٠٦، فكانت سياسته مستنيرة، وحققت دبي في عهده نمواً ملحوظاً وأصبحت ميناء هاماً للملاحة والخطوط التجارية ووطّدت علاقاتها مع بريطانية. وقد أشار رويمر إلى تطوّر دبي أثناء زيارته لها عام ١٩٠١، وقدر عدد سكانها بـ ١٥,٠٠٠ نسمة. ومنذ مطلع القرن العشرين ١٩٠٦ حتى ١٩٥١، حكمها رشيد بن سعيد، الذي عُرف عهده

بكثرة المنازعات مع أم القوين وأبو ظبي والشارقة. وكانت دبي مقرّ الوكيل البريطاني لجميع مشيخات الساحل ما عدا أبو ظبي التي أقام فيها ممثل بريطاني خاص[١٦].

جـ- الشارقة:

تقع الشارقة إلى الشرق من دبي. وتضمّ مدينتين هامتين: الشارقة وخورفكان، وكذلك قريتين كبيرتين هما كلبا ودبا، إضافة إلى ٤٠ قرية صغيرة. وتُعدّ مشيخة الشارقة أهمّ هذه الإمارات وأقدمها بالرغم من أنها لا تشغل أكثر من ١٦ كم على الساحل مع أن أكثر المشيخات الأخرى كانت في وقت من الأوقات جزءاً منها. وسيطرت العائلة الحاكمة في الشارقة قبل قرن من الزمان على أكثرية الساحل، ووقفت على قدم المساواة في معاملاتها، مع سلطان مسقط والأمير الوهابي في نجد. وسيطرت على الملاحة في الخليج العربي[١٧].

في أوائل القرن التاسع عشر امتلك القواسم (العائلة الحاكمة في الشارقة) أسطولاً ضخماً ضمّ ثلاثاً وستين سفينة كبيرة وثمانمائة وثلاث عشرة سفينة صغيرة وكان يعمل في الأسطول قرابة تسعة عشر ألف ملاّح[١٨].

منذ أن تسلّم "سلطان بن صقر" زعامة القواسم منذ عام ١٨٠٣ حتى ١٨٥٦، اصطدم بثلاثة أعداء أقوياء: بريطانية، والوهابيين، وسلطان عمان. وإذا كان قد استطاع الوقوف بوجه سلطان عمان فإنه خسر أمام الوهابيين وبريطانية.

استطاع سلطان بن صقر التوّغل داخل أراضي سلطنة عمان عام ١٨٠٨، وأسّس لأولاده إمارات جديدة، فأعطى لابنه ماجد كلبا ونصّب ابنه أحمد على دبا. واتّخذ ميناء الشارقة عاصمة له، وجعل عمّه حسن بن رحمة نائباً على رأس الخيمة. ثم ما لبث أن واجه هزيمة على يد الوهابيين انتهت بأسره ونفيه إلى الدرعية، وتنصيب الوهابيين لابن عمّه حسين بن علي حاكماً وهابياً.

تمكّن سلطان من الفرار من الدرعية والتجأ إلى سلطان مسقط، الذي وجد ذلك فرصة مناسبة للانتقام من حاكم رأس الخيمة. بمساعدة الأسطول البريطاني. فشارك في الحملة البحرية عام ١٨٠٧، ضدّ رأس الخيمة، حيث قصفت مدة ثلاثة أيام قبل احتلالها وأغرقت سفن القواسم. وجرى أسر ابن رحمة وأُعيد سلطان إلى حكم الشارقة.

لكن سرعان ما ستعاد القواسم قوتهم بعد فترة قصيرة، فتمكّنوا في عام ١٨١٣، من بناء أسطول جديد فرض سيطرته على الملاحة في الخليج. وتابع سلطان عمان حملاته الفاشلة ضدّ رأس الخيمة خاصة ما بين ١٨١٢-١٨١٦، مستعيناً بالإنكليز. لكن الحملة التي جهّزتها بريطانية بمساعدة سلطان مسقط، استطاعت احتلال رأس الخيمة في ٩ كانون الأول عام ١٨١٩، وقامت بحرق أسطول القواسم. وأجبرت بريطانية حسن بن رحمة شيخ رأس الخيمة، والشيخ شخبوط حاكم دبي، والشيخ سلطان حاكم الشارقة، على توقيع معاهدة (٨ كانون الثاني ١٩٢٠)، وقد وقّع عليها أيضاً شيخ البحرين وتعهّد الجميع فيها بوقف نشاطهم البحري. فقُضي بذلك على قوة العرب البحرية في مياه الخليج.

وقد تعهّد الموقعون على الاتفاقية في المادة الأولى منها أن يمتنعوا امتناعاً تاماً ونهائياً عن ممارسة أعمال النهب والقرصنة في البر والبحر(١٩).

أما المادة الثانية فقد فرقت بين القرصنة والنهب، ونصّت على إعدام المتعاملين بالقرصنة ومصادرة ملكياتهم وأموالهم.

وحدّدت المادة الثالثة العلم الذي يرفعه كل العرب الموقعين على الاتفاقية. لكن حكومة بومباي لم تكن راضية عن الاتفاقية التي وُقّعت بقيادة سير جرانت، لأنها عدّته قد أفرط في التساهل، وكان عليه أن يفرض شروطاً أكثر قوة وتشدّداً مثل عزل الشيوخ الذي يسهمون في القرصنة عن إماراتهم، وتعيين بدل منهم أو تحويل كل إماراتهم

لحاكم سلطان مسقط[٢٠]. ورغم كل التحفظات من جانب حكومة بومباي، فإنها سمحت بإقرار هذه الاتفاقية.

اتّخذ الشيخ سلطان بن صقر حاكم القواسم من الشارقة عاصمة أخرى له إضافة إلى رأس الخيمة، وقد سيطر على الأحداث السياسية في ساحل المشيخات، رغم المشاكل الداخلية في إمارته.

وسرعان ما تطوّرت الشارقة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، خاصة بعد أن اختارتها الحكومة البريطانية مقرّاً لوكيلها السياسي المحلي منذ عام ١٨٢٣، حيث أصبحت مركزاً سياسياً واقتصادياً في ساحل المشيخات خلال القرن التاسع عشر.

لكن أسباب الضعف تكاثرت على إمارة القواسم وعملت على إضعافها، خاصة الخلافات على الحكم، التي نبشت بين أبناء الشيخ سلطان بن سقر وكانت أحد الأسباب الأساسية في ضعف إمارة القواسم. وظهرت الثورات في أنحاء الإمارة بهدف الاستقلال عن حكم سلطان بن صقر خاصة في منطقة روس الجبال وفي الفجيرة.

ولا شك أن عداء القواسم للبريطانيين وعدم اعترافهم بمسألة الأمن البحري البريطاني في الخليج، وتحدّيهم المستمر لبريطانية قد أثار ضدّهم عداء حكومة الهند خلال القرن التاسع عشر. وقام البريطانيون بإجراءات عديدة ضدّ القواسم لتثبيت سيطرة حكومة الهند. وكان هذا من أحد أهمّ العوامل التي أدّات إلى ضعف الإمارة.

ومن يتأمل اتساع رقعة مشيخة القواسم، حيث يقع جزء منها على ساحل المشيخات والأجزاء الأخرى على خليج عمان، يفصل بينها مرتفعات جبال الحجر ذات المسالك الصعبة، وتسيطر على ممراتها القبائل، يدرك أن أساس اتساع مساحتها واستمرار بقائها، هو القوة البحرية، ولا شك أن إنكار الحكومة البريطانية على القواسم استخدام البحر للنقل عجّل في تفكك هذه المشيخة، خاصة أن قبائل الشحوح كانت تسيطر على ممرّات الجبال الأمر الذي عزل حكم القواسم عن بقية المشيخة على خليج عمان[٢١].

وفي عام ١٨٥٥ ثارت قبيلة الشحوح ضدّ القواسم ولم يكن بمقدور الشيخ سلطان بن صقر القاسمي إخضاعهم براً. ولهذا حاول محاصرة موانئهم، إلا أن تدخّل الكابتن فلكس جونز Felix Jones المقيم السياسي فقي الخليج وطلبه من الشيخ سلطان بن صقر عدم نقل قواته بحراً وإجباره على فك الحصار، كل ذلك أدّى إلى أن تصبح معظم أراضي القواسم في منطقة الشميلية على خليج عمان خارج سيطرتهم.

وقد ازداد الوضع سوءاً في الإمارة نتيجة الخلافات بين أبناء الشيخ سلطان بعد وفاته، ورغبتهم في الانفصال. ومع ذلك عدّ حكّام الشارقة المتعاقبون أنفسهم رؤساء المشيخة والمسؤولين عن سلامتها. ومن هؤلاء كان الأخوة، بالتتالي الشيخ خالد بن سلطان ١٨٥٦-١٨٦٨، والشيخ سالم سلطان ١٨٦٨-١٨٨٣، والشيخ صقر بن خالد بن سلطان ١٨٨٣-١٩١٣، والشيخ خالد بن أحمد بن سلطان ١٩١٣-١٩٢٤[٢٢].

وتميّز عهد الشيخ خالد بن سلطان بالثورة ضدّ قبيلة الشرقيين في الفجيرة، التي رفضت دفع الجزية للقواسم. ولم يستطع الشيخ خالد تحقيق آماله في توحيد إمارة القواسم، أو استعادة كيانها، لسببين:

١- عداء بريطانية له، وتحطيم بريطانية لقلعة الزورا نتيجة تحالف الشيخ خالد بن سلطان مع السعوديين آنذاك.

٢- المعارضة التي لقيها من الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي القوي. وفي عام ١٨٦٨، جرح الشيخ خالد بمعركة مع شيخ أبو ظبي، وتوفي على إثر ذلك. وتجدّدت الثورات مع الشرقيين في الفجيرة، واستمر تدهور الأوضاع في الإمارة مع أبو ظبي إلى أن تمّت تسوية النزاع بوساطة المقيم البريطاني في بوشهر روس في عام ١٨٨١. وأعطيت السيادة على الفجيرة للشيخ سالم بن سلطان، لكن الشيخ صقر بن خالد خلع عمّه أثناء غيابه، وأعلن نفسه حاكماً على الشارقة واعترفت بذلك بريطانية. واستمر

حكمه ثلاثين عاماً، حصل خلالها على رضا بريطانية[٢٣]، وفي نهاية القرن التاسع عشر، لم تعد قبيلة القواسم قادرة على تهديد مصالح بريطانية كما كان الأمر سابقاً، وذلك بسبب ضعف إمارتهم وتفككهم، خاصة أن بريطانية كانت قد نجحت بالضغط على القواسم عام ١٨٦٩، وأجبرتهم على توقيع اتفاقية سلام بحرية ثالثة، تعهدوا بموجبها بعدم القيام بهجمات عسكرية فيما بينهم وعدم تأجير أي قطعة أرض من أراضي مشيخاتهم دون موافقة بريطانية، وفي عام ١٨٩٢، تم توقيع الاتفاقية المانعة التي تعهّد فيها الشيوخ ألا يدخلوا بعلاقات أو اتفاقات إلاّ مع بريطانية. وكذلك في عامي ١٩١١-١٩١٢، تم توقيع اتفاقيات أخرى مع عجمان إضافة إلى الاتفاقيات السابقة، واحتوت كلها كسابقاتها مزيداً من البنود المجحفة بحق شعوب هذه المشيخات. ومن البديهي أن هذه الاتفاقيات كانت ترسخ الهيمنة البريطانية أكثر فأكثر ووفرت لبريطانية الظروف الملائمة للتدخّل بشؤون هذه المشيخات الداخلية والخارجية[٢٤].

د- عجمان:

تقع في قلب مشيخة الشارقة. وهي أصغر الإمارات وأهمّ قبائلها آل النعيم والبوعلي وأبو ماهر وحاكمها من آل النعيم. يعتمد السكان في معيشتهم على الزراعة وصيد الأسماك. حكمها حميد بن رشيد (١٨٣٨-١٨٤١)، ثم عبد العزيز بن راشد (١٨٤١-١٨٧٣)، ثم راشد بن حميد (١٨١٧٣-١٨٩١)، ثم حميد بن راشد (١٨٩١-١٩٠٠)[٢٥]، الذي سرعان ما قتله عمّه عبد العزيز وتسلّم السلطة، وأكّد مباشرة حمايته للرعايا البريطانيين المقيمين في عجمان. ولم يصحب انقلابه هذا أية اضطرابات عامة لكنه طلب من بريطانية أن تعترف به شيخاً على عجمان. وقدّم طلبه للمقيم السياسي الذي اكتفى بالاعتراف به شفوياً فقط، دون الحاجة لاعتراف خطي[٢٦].

هـ - رأس الخيمة:

تقع إلى الشرق من أم القوين وهي معقل القواسم قبل عام ١٨٢٠. يتركز معظم سكانها في المدينة. ولم تنفصل عن الشارقة، التي كانت تتبع لها إلا في عهد صقر بن خالد ١٩١٩، حيث كان الشيخ صقر قد ولّى حميد بن عبد الله ثم ابنه خالد مسؤولين (عاملين) على رأس الخيمة. وبعد وفاة خالد أسند الحكم إلى ولده محمد. وسرعان ما عمّت هذه المشيخة الفتن الأهلية، ولم تستقر أوضاعها حتى ١٩٤٨، عندما نصّب عليها صقر بن محمد.

و- أم القوين:

تتاخم الشارقة من الشرق، وكانت أقوى المشيخات وأهمّ قبائلها. لكنها مشيخة صغيرة المساحة، ويعيش سكانها القلائل في واحتين داخلية وخارجية، وأول من حكمها أحمد بن راشد ١٨٢٠-١٨٥٣، ثم أحمد بن عبد الله ١٨٧٣-١٩٠٤،. وكانت هذه الإمارة مرتبطة بمعاهدة مع بريطانية بتاريخ ٨ آذار ١٨٩٢، نصّت على عدم الدخول بأية اتفاق أو علاقات مع أية دولة باستثناء بريطانية، وعدم السماح لأي ممثّل حكومة بإقامة أية صلات مع أم القوين دون موافقة بريطانية. إضافة إلى عدم بيع أو رهن أو تنازل أو تأجير أي جزء من أراضي أم القوين لدولة أخرى غير بريطانية[٢٧].

ز- الفجيرة:

تقع بين كلبا وخورفكان. عدد سكانها لا يزيد عن خمسة آلاف نسمة. سيطر عليها الوهابيون عام ١٨٠٩، ثم تبعت لحاكم الشارقة. وفي عام ١٨٧٩، ثار أهل الفجيرة وطردوا الحاكم المعيّن من قبل الشارقة وعيّنوا مكانه رجلاً من قبلهم. لكن حاكم الشارقة الشيخ سالم ثار ثانية واستولى عليها وأسكنها البلوش. لكن أمور الفجيرة

سرعان ما تعقدت واضطرت لدفع الجزية للشارقة عام ١٨٨٠، واستمرت أوضاعها غير مستقرة، حتى إن بريطانية كانت تتدخّل لفضّ النزاعات بينها وبين جيرانها ولم تعترف بها منطقة مستقلة إلا في عام ١٩٥٢.

٣- الأوضاع الداخلية في مشيخات الساحل العماني ١٨٤٠-١٩١٤:

كان شيوخ الإمارات يمارسون سلطات مطلقة في مشيخاتهم. وكانوا يصلون إلى الحكم إما بطريق الوراثة أو بالاتفاق. وغالباً ما كانت تستخدم القوة في عزل شيخ وإحلال شيخ آخر بدلاً منه، فتقع الصدامات والحروب من أجل السلطة. وقد عرفت منطقة مشيخات الساحل العماني بكثرة الاغتيالات والفوضى والحروب الأهلية. وهذا عائد إلى الظروف القبلية التي تعيشها المنطقة وعدم وصول هذه المشيخات إلى مرحلة النضج والاستقرار السياسي. إضافة إلى ذلك يجب ألا نغفل دور بريطانية في زعزعة استقرار هذه المناطق، لأنها كانت تستغل الاضطرابات، وأحياناً تكون المحرضة عليها أما بالنسبة إلى الحياة الاقتصادية لهذه المشيخات فقد كانت موارد الدخل قليلة وتنحصر في الأتاوات التي كان يفرضها الشيوخ على صائدي اللؤلؤ والتجار، والزكاة المفروضة على النخيل. إضافة إلى ذلك هناك قيمة الإيجارات التي كانت تدفعها الحكومة البريطانية مقابل استخدامها لبعض أراضي الشيوخ، خاصة في دبي والشارقة وهي بمنزلة قواعد عسكرية أو مطارات للخطوط الجوية البريطانية.

ومع أن الدخل الذي يحصل عليه الشيوخ يُعدّ دخلاً كبيراً فإنه لم يُستغل لمصلحة تطوير المنطقة؛ فكانت هذه المشيخات تعاني من نقص في التعليم والخدمات الصحية، ونقص في موارد مياه الشرب، لأن شيوخ هذه المنطقة كانوا يعدّون إدخال وسائل الحضارة، مثل الأمور الصحية والتعليمية إسرافاً ليس له مسوغ. ولكن اكتشاف البترول فيما ابعد، أدى إلى تطور الأوضاع الاقتصادية، إلى ما نعرفه اليوم.

٤- المشيخات والسياسة البريطانية فيما بين الحربين ١٩١٤ ـ ١٩٤٥:

تميزت هذه الفترة بكثرة حوادث الاغتيالات التي كانت تقوم بين الشيوخ المتنافسين، وتميزت كذلك بالتغلغل السعودي. ورغم أن بريطانية كانت على علم بالضغوط السعودية، التي تتعرض لها المشيخات، لكن ذلك لم يقلقها لأن هذه الضغوط قد توجّهت نحو المناطق الداخلية فقط. هذه الفوضى الكبيرة والحروب الأهلية التي ميّزت تلك الفترة تعود أسبابها إلى ما يلي:

١- الظروف القبلية التي عاشتها المنطقة.

٢- عدم وصول هذه المشيخات إلى مرحلة الاستقرار السياسي[٢٨].

٣- تأثير السياسة البريطانية على أوضاع المشيخات المضطربة وإن ظهرت أحياناً في صورة المنقذ لها من هذه الأوضاع التي تمثلت بالصراع بين رأس الخيمة ورامس، والصراع بين العجمان والشارقة وبين أبو ظبي وأم القوين والشارقة، وكذلك الصراع بين رأس الخيمة والفجيرة. وجميع هذه المنازعات كانت في الأساس قبلية وتتعلق بالحدود. والجدير بالذكر أن المنازعات لم تتوقف حتى عام ١٩٤٠ وذلك عائد لتدخل الحكومة البريطانية وعدم تزويد الشيوخ بالذخائر والأسلحة إلا بالقدر الذي يكفي حمايتهم من قبائل البدو الرحل.

منذ مطلع الثلاثينات من هذا القرن، طرأت مستجدات كثيرة في سياق المصالح البريطانية في المنطقة. وهذا ما جعل الحكومة البريطانية تعمل على إحكام سيطرتها عليها بصورة أشد مما كان عليه من قبل. وارتبطت زيادة هذه المصالح بإنشاء شبكات من الخطوط الجوية البريطانية تمتد إلى الشرق الأقصى عبر الخليج العربي، وما تبع ذلك من إنشاء مطارات وبناء قواعد جوية، وخلق طريق جوي على الساحل العربي للخليج خشية منع الحكومة الإيرانية لطائرات شركة الخطوط البريطانية من المرور تجاه الساحل الإيراني، خاصة بعدما ساءت العلاقات الإنجليزية مع حاكم إيران رضا

خان، حيث أرغم الإنجليز على إبعاد المقيم السياسي البريطاني في الخليج من بوشهر في إيران فاستقر في البحرين[٢٩]. كذلك أجرت بريطانية اتصالات مع شيخ الشارقة، الذي وافق على توقيع اتفاقية مع بريطانية عام ١٩٣٢ حول إنشاء مطار لهبوط الطائرات البريطانية. وكان لتلك الاتفاقية أهمية خاصة لبريطانية لانّ شيخ الشارقة يتمتع بمركز هام بين شيوخ الساحل، خاصة أن إماراته أصبحت قاعدة للخط الشرقي الواصل بين البصرة وكراتشي.

وفي عام ١٩٣٤، حاولت بريطانية عقد اتفاقية جوية مع أبو ظبي ونجحت في ذلك، إذ وافق شيخ أبو ظبي على إنشاء مطار في جزيرة صبر بني ياس، لكنه عارض إقامته في أبو ظبي، وكذلك نجحت بريطانية في عقد اتفاقية ١٩٣٨، بينها وبين دبي.

كانت بريطانية تزعم بأنها لا تتدخل بالشؤون الداخلية للمشيخات، ولكن بعد ازدياد التنافس والصراع الدولي على الخليج العربي، خاصة بعد ظهور البترول، لم تعد تخفي تدخلها السافر في ترتيب الشؤون الداخلية لأهل الحكم في المشيخات، لكي تبقى الدولة الأجنبية الأقوى بين الدول المتنافسة (الولايات المتحدة واليابان وفرنسة وإيطاليا وهولندا). ومن جهة ثانية ساور القلق بريطانية بسبب وجود دول قومية قوية تحيط بالخليج، الأمر الذي دفعها إلى التصريح العلني بإمكانية تدخلها بحراً وجواً إذا تعرضت مصالحها للخطر[٣٠].

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ظهرت تغيرات أشد وضوحاً في الإدارة البريطانية وفي سياستها إزاء الخليج، فقد أدى إعلان استقلال الهند وباكستان عام ١٩٤٧ إلى إلغاء حكومة الهند البريطانية، وبالتالي أصبحت أمور الخليج تدار مباشرة من قبل وزارة الخارجية البريطانية بدلاً من حكومة الهند، ونقل الإنجليز مقرهم من بوشهر إلى البحرين عام ١٩٤٦[٣١] وهذا دليل على تحول السياسة البريطانية من التركيز على إيران إلى التركيز على الخليج وسواحل الجزيرة العربية مباشرة.

٥- المستجدات الداخلية في المشيخات بعد الحرب العالمية الثانية:

لقد عانت مشيخات الساحل العماني، كما ذكرنا سابقاً، من مشكلات الحدود فيما بينها. وهذه المشكلات أدت إلى صراعات دائمة. وما ضاعف خطورة الوضع، عدم وجود حدود متفق عليها فيما بينها، أي لم يكن معروفاً أين تبدأ حدود المشيخة وأين تنتهي. مما أفسح المجال لادعاءات ومطالبات مستمرة. فمثلاً شيخ أبو ظبي طالب بنصف أراضي دبي. وشيخ دبي يؤكد ادعاءاته في حقه بجزء من الشارقة. هذا بالنسبة إلى الحدود، أما بالنسبة إلى للحياة الاقتصادية،فقبل اكتشاف النفط لم يكن لشيوخ الساحل موارد ضخمة باستثناء دبي وأبو ظبي. أما بقية المشيخات (عجمان وأم القوين والشارقة والفجيرة ورأس الخيمة) فلم يكن دخلها في مجموعه يتجاوز ٢٥٠٠٠٠ جنيه استرليني ولذلك كانت هذه المشيخات بحاجة ماسة إلى المساعدات، للنهوض بالمستلزمات الاقتصادية والاجتماعية. وإضافة إلى هذه الأوضاع السيئة، كانت بريطانية تتدخل لحفظ الأمن في الشؤون القضائية. وكان يوجد في الوكالة البريطانية في دبي محكمة خاصة للمشيخات يرأسها قاضٍ بريطاني ينظر في القضايا التي تعرض على المحكمة. وكان لبريطانية صلاحيات خاصة بالنسبة إلى الأجانب مسلمين وغير مسلمين.

ومما تجدر الإشارة إليه أن بريطانية لم تهتم بتطوير المشيخات إلا في فترة متأخرة. وكانت مرغمة على ذلك، بفعل التيارات القومية العربية التي برزت في المنطقة وبلغت أوجها خلال الستينات.

بدأت أول محاولات التطوير عام١٩٦٠ بإنشاء مدرسة صناعية في الشارقة، وأخرى في دبي، عام ١٩٦٣، وأنشئت في نفس العام مدرسة زراعية في رأس الخيمة. وفي عام ١٩٦٨ أقيم المعهد المهني في الخليج، وكانت البحرين مقراً له وكانت مهمته تخريج طلاب مزودين بخبرات فنية وتقنية وتجارية وإدارية.و شاركت أبو ظبي في

تمويل هذا المعهد وتبرعت البحرين بالأراضي التي أنشئ عليها في جنوب مدينة عيسى بالمنامة(٣٢).

ويعزى إلى مكتب التطوير البريطاني اهتمامه بموضوع مشروعات التنمية. وقد عهد برئاسة ذلك المكتب منذ إنشائه، إلى الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة، ورصدت بريطانية له مليون جنيه إسترليني سنوياً. ولكن الدعم المادي لهذا الصندوق كانت تقدمه البحرين وقطر، وكانت مهمة مكتب التطوير وضع برامج زراعية ومسح مصادر المياه وإنشاء مزارع تجريبية وإنشاء طرق لربط المشيخات بعضها ببعض. ومن أهم المشروعات التي تحققت، إنشاء طريق بين دبي والشارقة.

٦- العوامل الخارجية ومنعكساتها على المشيخات:

بدأت الجامعة العربية تولي اهتمامات متميزة لمشيخات الساحل العماني، خاصة بعد أن أصبحت إسرائيل تهرب بضائعها إلى الخليج، فقامت بتوجيه تحذيرات لشيوخ الساحل، ووافق حكام كل من دبي، وأبو ظبي، والشارقة، على إنشاء مكاتب للمقاطعة الإسرائيلية في بلادهم. وقد أرسلت الجامعة العربية بعثة إلى إمارات الخليج ووجهت عناية خاصة لبعض الموضوعات مثل:

١- أخطار الهجرة الأجنبية عن المنطقة.

٢- تسوية المشكلات بين الإمارات خاصة مشاكل الحدود.

٣- تنظيم المساعدة العربية المالية للمنطقة.

وأشار تقرير البعثة العربية إلى تنظيم المساعدة المادية استثنى قطر والبحرين وأبو ظبي نظراً لوفرة الدخل في تلك الإمارات، وتأتي بعدها الشارقة ودبي. أما الإمارات المحتاجة للمعونات العربية فهي (عجمان وأم القوين ورأس الخيمة والفحيرة). وأكد

تقرير البعثة على ضرورة دعم التعاون الثقافي الاجتماعي والصحي مع هذه المنطقة. وأكد كذلك على إنشاء مكتب للتنمية يتبع الجامعة العربية.

والجدير بالذكر أن الجامعة العربية كان قد سبقت بريطانية إلى فكرة إنشاء صندوق لتطوير إمارات الخليج. ورصدت له خمسة ملايين جنيه. لكن بريطانية عارضت المشروع[٣٣]، وأبدت اعتراضاً شديداً على نشاط الجامعة العربية باعتباره منافياً للمعاهدات والعلاقات، التي تربط بريطانية بهذه الإمارات. وأصرّت بريطانية أنه من حقها الإشراف على الشؤون الخارجية لإمارات الخليج. واجتمع المقيم البريطاني مع الوكلاء التابعين له في قطر، ودبي، وأبو ظبي، ومع حكام وشيوخ الخليج، وطلب منهم إصدار قرارات يعلنون فيها بأنهم يرحبون بإعانات مجردة من القيود لتطوير إمارتهم. وهكذا استطاعت بريطانية أن تفوت على الجامعة العربية فرصة إنشاء مكتب التنمية العربية.

وكان أمام شيوخ الخليج إمّا تأييد مكتب التطوير، الذي اقترحته بريطانية، أو تأييد صندوق التنمية التابع لجامعة الدول العربية. وكانت النتيجة أن وافقت الكويت على صندوق التنمية العربي، أمّا شيوخ دبي، وقطر، والبحرين، وأبو ظبي، فوافقوا مرغمين، على المشروع البريطاني. وقام جورج طومسن وزير الدولة البريطاني بتوجيه تحذير للحكّام في الخليج من مغبة التعاون مع الجامعة العربية. ولم تكتفِ بريطانية بذلك بل قامت بإقصاء الشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة عام ١٩٦٥، لأنه أبدى تجاوباً مع مشروعات الجامعة العربية، وأرغمت الشيوخ الآخرين الذين وافقوا على مشروعات التنمية العبية على إرسال برقيات لجامعة الدول العربية يلغون فيها موافقتهم السابقة مطالبين أن تكون المساعدات العربية عن طريق مكتب التطوير. وهكذا نجحت بريطانية في إفشال التعاون العربي مع إمارات الساحل العماني.

٧- التطور الثقافي في مشيخات الساحل العماني بعد الحرب العالمية الثانية:

لقد كان للكويت دور أساسي وهام في مجال التعليم في الإمارات، خاصة بعد امتداد إشرافها على جميع الإمارات، باستثناء أبو ظبي، إذ كانت السبّاقة في مجال التعليم. وأوضحت تقارير اليونسكو مدى التخلّف الذي كانت تعانيه هذه المشيخات في مجال التعليم، حيث لم يزد عدد المدارس فيها عام ١٩٥٨ ، عن سبع مدارس، وبدأ التعليم في أول هذه المدارس عام ١٩٥٣، وهي مدرسة الشارقة، حيث أظهر شيخها اهتمامه بذلك، فأمدّته دائرة المعارف في الكويت باثنين من المدرسين. وسميت المدرسة باسم "المدرسة القاسمية"، وهي أول مدرسة نظامية في المشيخات. وفي عام ١٩٥٤، أعلن عن إنشاء مدرسة ثانوية في دبي، وفي عام ١٩٥٦، ظهرت مدرسة في أم القوين ورأس الخيمة. في الأعوام ١٩٦٠-١٩٦٤، ظهرت مدارس عجمان والفجيرة.

كذلك ساهمت الكويت بإرسال بعثة فنية، لمسح المنطقة مسحاً اجتماعياً للتعرّف على متطلبات الإمارات، وأنشأت لجنة دائمة لمساعدة إمارات الخليج، وهي عبارة عن مساعدات، ومنح دون مقابل، وليس لها أية التزامات سياسية. وفي عام ١٩٦٣، أنشأت مكتباً لها في دبي. ثم حذت مصر، وقطر، والسعودية حذوها، في تقديم لمساعدات التعليمية، والفنية لإمارات الساحل العماني. وأكّدت الكويت حرصها على توثيق صلتها بالمنطقة، بعد الزيارة التي قام بها أميرها صباح للإمارات عام ١٩٦٦.

وقدّمت هدية "٤٣ مدرسة يعمل فيها ٨٥٠ مدرّساً ومدرّسة". كذلك لم يقتصر دور الكويت على التعليم بل شمل كذلك الخدمات الصحية والاجتماعية والإعلامية. إذ ساعدت في إنشاء إذاعة تابعة لها في الشارقة، وكذلك أنشأت محطة تلفزيون في دبي. ومن هنا يتّضح دور الكويت في تأييد وحدة إمارات الساحل العماني، ودعمها باعتبار أن الوحدة هي الحل الأمثل، والأسلم للحفاظ على كيان هذه الإمارات(٣٤).

لقد أدّى التعاون العربي في ميدان التعليم في الساحل العماني، إلى نشر الوعي بين أبناء الساحل. كما ساعد وجود عناصر من المدرسين من جنسيات عربية مختلفة على تخطي حواجز العزلة المفروضة على الساحل. وزادت معرفة الأهالي بمشكلات الوطن العربي. وأصبح الساحل أكثر إحساساً بالانتماء القومي العربي. وظهر هذا الوعي عند أبنائه جلياً أثناء حرب السويس عام ١٩٥٦، إثر موقفهم المؤيد لمصر والرافض للعدوان، الذي وقع عليها. كذلك استقبل سكان الساحل العماني الوحدة ما بين مصر، وسورية عام ١٩٥٨، بالحماسة الشديدة.

لقد قام التعليم الحديث بدور أساسي في توثيق روابط الصداقة بين مشيخات الساحل. ولعبت الرياضة، والتعليم دوراً أساسياً، كذلك في توثيق روابط الإخاء، والمودة بين أبناء الساحل والوطن العربي. فمثلاً المعلم العربي القادم من الخارج للتدريس، كان محلّ الاحترام والتقدير من قبل الطلاب والآباء والشيوخ، كذلك فقد ساعد إنشاء النوادي الرياضية، والثقافية خاصة في الشارقة، على التقدم والتطوّر.

وخلال عامي ١٩٥٤-١٩٥٥، تطوّر التعليم في الشارقة، ودُعي الطلاب الذي أوفدوا للدراسة خارج البلاد للعودة، وافتتحت المدرسة القاسمية المعروفة، وقدّمت قطر مساعداتها التعليمية حيث أقامت في عام ١٩٦١، مدرسة ثانوية في الشارقة سميت "مدرسة العروبة". وفيما أخذ هؤلاء الطلاب بعد إتمام دراستهم الثانوية يوفدون للتعليم الجامعي في القاهرة. ومع بداية ١٩٦٦، عاد إلى الشارقة أوائل الخريجين من الجامعة.

وفيما بعد ظهر النادي الثقافي ونادي العروبة في الشارقة ثم ظهرت صحافة وطنية محلية: مجلة "اليقظة"، ومجلة "الخليج". ولما كانت الشارقة رائدة في ميدان التعليم، فقد كان منها أول وزير للتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي. أما في دبي فاستمرت المدرسة الأحمدية برسالتها. واستقبلت دبي

المدرسين من الكويت ومصر وقطر. ومع بداية عام ١٩٦٢، تم إرسال أول دفعة من طلاب دبي للدراسة في جامعة مصر(٣٥).

لكن التعليم الحديث لم يبدأ في أبو ظبي، إلا في أوائل الستينيات، خاصة بعد أن تسلّم الشيخ زايد بن سلطان عام ١٩٦٦ الحكم، حيث قفز التعليم إلى درجة متطورة بالقياس إلى الماضي. ويعترف الجميع أنه مع عصر الشيخ زايد، شهد التعليم تطوراً ملموساً. فظهرت المدارس الإعدادية والثانوية، وقدمت للطلاب منح دراسية. وفي عام ١٩٧١، بلغ عدد المدارس خمساً وعشرين مدرسة يتعلم فيها ٨٧٩٧ طالباً، وبلغ عدد المدرسين ٤٣٩ شخصاً.

٨- قيام الوحدة بين الإمارات والقضاء على التفكك:

إنّ ظهور دولة الإمارات العربية المتحدة إلى حيّز الوجود في ٢ كانون الأول ١٩٧١، هو تصحيح للأوضاع السيئة، التي خلفتها التجزئة والتفكك، والتي عانت منها منطقة الساحل العماني، وحرصت بريطانية على استمرارها، كي تضمن وجودها إلى أطول فترة في الخليج.

كان ظهور دولة الإمارات استجابة لعوامل الانتماء العربي الواحد بين مشيخات ارتبطت بوحدة التاريخ والجغرافية واللغة والقرآن(٣٦). وبعد قرار بريطانية الانسحاب من منطقة الخليج العربي، التي هيمنت عليها ما يقرب من قرن ونصف القرن. ظهرت تيارات تمثّلت بمخططات استعمارية ومشروعات استغلالية لمصلحة شركات أجنبية لا همّ لها سوى الربح وتبديد الثروة الوطنية. وأصبحت الحاجة الوطنية إلى مجابهة هذه المخططات العامل الأول في إدراك حكام هؤلاء المشيخات لضرورة الاتحاد في كتلة واحدة قوية قادرة على التصدي الناجح لها. وهكذا تشكّل الاتحاد السباعي من (دبي، أبو ظبي، الشارقة، عجمان، الفجيرة، أم القوين، رأس الخيمة)، ورغم أن المعوقات هي التي منعت أن يكون هذا لاتحاد تساعياً، أي يضمّ بالإضافة

إلى المشيخات المذكورة كلاً من قطر والبحرين، إلا أنه كان من أعظم الإنجازات الوطنية القومية في المنطقة إذ حقق أهدافاً اقتصادية وسياسية بعيدة المدى بفضل ما أتاحه للإمارات الصغيرة من فرص الاندماج في ظل دولة واحدة لها وزنها السياسي والاقتصادي، وتتصف بكل مواصفات الدولة الحقيقية، وإلا لظلت هذه الإمارات الصغيرة مشيخات مبعثرة لا وزن لها، فإمارات عجمان وأم القوين، والفجيرة، لم يكن دخلها السنوي يتجاوز عدة آلاف من الجنيهات، بينما هناك إمارات غنية كان دخلها يبلغ ملايين من الجنيهات، مثلاً في إمارة عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة، فهذا لا يعطيها أي ثقل سياسي أو أية مقومات أخرى.

والسؤال الآن كيف قامت هذه الدولة؟:

كان الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي، أوّل من عرض مشروع إقامة الاتحاد على حاكم دبي الشيخ راشد بن مكتوم. وكان ذلك في لقاء (سميح)، في ١٨ شباط عام ١٩٦٨، الذي تمخض عن توقيع اتفاقية ثنائية بين أبو ظبي ودبي عرفت "باتفاقية دبي الثنائية"، وهي النواة الأولى للاتحاد[٣٧]. وقد نصّت هذه الاتفاقية على شرطين هامين:

أولهما: إقامة اتحاد يضمّ البلدين، ويتولّى الإشراف على الشؤون الخارجية والدفاع وتنسيق الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.

ثانيهما: موافقة الحاكمين في أبو ظبي ودبي على دعوة حكّام الإمارات الأخرى لمناقشة الاتحاد والاشتراك فيه، ومن ثم دعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق فيما بينهم على عمل موحّد لتأمين ذلك[٣٨].

كذلك تمّ في اجتماع (سميح)، التوصل إلى تسوية الحدود بين البلدين، حيث نصّ الاتفاق على أن يُضمّ لدبي مساحة من البحر تقع غربي آبار فتح. وهذا كان بمنزلة تنازل من الشيخ زايد استرضاء لشيخ دبي والسعي لإنشاء فكرة الاتحاد وتجاوز العقبات.

وممّا يلفت النظر أن اتفاقية دبي جاءت بعد شهر من إعلان بريطانية الانسحاب من الخليج في نهاية عام ١٩٧١، ومن هنا كانت فكرة حاكمي أبو ظبي ودبي تستهدف المحافظة على الاستقرار وتقوية الروابط وتنسيق الخطط المستقبلية للتطوير والنمو.

ولقد بادر حكّام الإمارات التسع ٢٥-٢٧ شباط عام ١٩٦٨، إلى عقد اجتماع موسّع فتقدّمت قطر بمشروع يجمع الإمارات الخمس الصغرى (الشارقة، عجمان، أم القوين، الفجيرة، رأس الخيمة) في إمارة موحّدة. لكن هذا المشروع لاقى اعتراض الحكّام الخمسة لاعتزازهم بشخصيتهم حيث أصرّوا على تحقيق المساواة مهما صغرت رقعة الإمارة أو قلّ عدد سكانها. غير أن قطر ما لبثت أن تقدّمت بمشروع آخر يستهدف إقامة اتحاد يضمّ الإمارات التسع توحيد هذه الإمارات وتنسيق سياستها الخارجية وتنظيم دفاع مشترك فيما بينها. ولقد اتُخذ المشروع القطري أساساً لاتفاقية اتحاد الإمارات العربية، التي وقّع عليها الحكّام التسعة في شباط ١٩٦٨. وصدر إعلان تضمّن ١٧ مادة، كان أبرزها تلك المواد التي نصّت على توثيق الصلات والعلاقات بين الإمارات، وتقوية التعاون بينها[٣٩]، وتشكيل مجلس أعلى من حكّام الإمارات ووضع ميثاق دائم ورسم سياسة عليا كذلك أشار الإعلان على تشكيل مجلس اتحادي ومحكمة عليا، وشروط تناوب حكّام الإمارات على رئاسة المجلس الأعلى، بصفة دورية. وأشار أيضاً إلى ممارسة كل إمارة لشؤونها الخاصة.

وقد تعرض الإعلان الآنف الذكر إلى جملة من الانتقادات أهمّها: أن ممارسة كل إمارة لشؤونها الخاصة، يعني الاعتراف بالنزاعات المحلية. وقد وجهت انتقادات جديدة حول عزل عمان عن الاتحاد الأمر الذي يرسّخ التجزئة. وللأسف ظهرت خلافات كثيرة خاصة بين قطر وأبو ظبي حول مسألة إعداد جدول أعمال المؤتمر، وحول انتخاب رئيس الاتحاد وتعيين المقر الدائم وإعداد شعار الاتحاد وتوحيد النقد وإصدار جريدة رسمية وعلم ونشيد وطني، وكانت قطر تجد نفسها مؤهلة للقيام بدور

قيادي في الاتحاد بحكم أقدميتها في العمل السياسي، ولا توجد منازعات حول أراضيها ولا ادعاءات إيرانية كما هي الحال مع البحرين.

ويشير وحيد رأفت، وهو المستشار القانوني لدولة الكويت والخبير الدستوري، الذي كلّف فيما بعد بوضع الدستور الاتحادي المؤقت، أن هذه الخلافات كانت ستاراً لنزاعات سياسية واعتبارات محلية. ولذلك أعلنت البحرين فيما بعد استقلالها كدولة ذات سيادة وكذلك فعلت قطر. فسارعت الكويت للقيام بوساطتها الدبلوماسية بين الأطراف. وقد فُسِّر موقفها هذا على أنها تتطلع كي لا يكون في المنطقة دولة تهدّد وجودها. ويشير بعض المراقبين أن الكويت هي الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تعطي ولا تأخذ، لأنه ليس لها ادعاءات في المنطقة. وقد قدّمت مساعدات فنية واقتصادية وتعليمية لإمارات الساحل. وأثبتت الوساطة الكويتية نجاحها عندما عاد الحكّام لاستئناف اجتماعهم من ٦-٧ تموز عام ١٩٦٨. وتم بالإجماع اختيار زايد بن سلطان رئيساً للدورة.

وتعدّ الدورة الثالثة، التي عقدت في الدوحة من ١٠-١٤ أيار خطوة هامة في تدعيم الاتحاد إذ تمخض عنها عدة قرارات هامة وهي:

١-أن يكون للاتحاد رئيس ونائب رئيس ينتخبان من بين أعضائه مدة سنتين غير قابلتين للتجديد.

٢-يستبدل المجلس الاتحادي المؤقت بمجلس وزاري مكوّن من ١٣ وزيراً.

٣-أن يكون للاتحاد علم موحّد يمثّله في الخارج وكل إمارة لها علمها الحالي.

٤-تشكيل لجنة من المستشارين والقانونيين لوضع مشروع دستور مؤقت للاتحاد على أن تفرغ اللجنة من أعمالها خلال شهرين، وتعرض نتائج عملها على خبير دستوري عربي لدراسته وتقديم توصيات للمجلس خلال شهر.

٥-بحث الأسس والقواعد المنظمة لمالية الاتحاد إلى جانب تشكيل لجان مختصة[٤٠].

وتنفيذاً لما نصّت عليه قرارات مؤتمر الدوحة، تألفت لجنة من المستشارين القانونيين فوضعت الدستور وعرضته على الخبير العربي الدكتور وحيد رأفت، الذي لم يقتصر دوره فقط على مراجعة المشروعات، التي قدمت له بل سدّ جميع الثغرات فيها وانتهى من إعادة صياغة مشروع دستور متكامل مكون من ١٥٣ مادة موزعة على عشرة أبواب. وأكّد الدكتور رأفت أنه لم يتعرض لأي تأثير من أية جهة معينة. وصاغ الدستور بطريقة محايدة تماماً[٤١].

وخلال اجتماع المؤتمر الرابع، أعرب الشيخ زايد عن أمله في تحقيق نجاحات أكثر مما حققته الدورات السابقة. وبالفعل تمّ في المؤتمر الرابع التصديق على عدة قرارات: منها انتخاب الشيخ زايد رئيساً للاتحاد مدّة سنتين، والاتفاق على أن تكون أبو ظبي عاصمة مؤقتة حتى تبني العاصمة الاتحادية الدائمة بحيث يجري الاختبار بين دبي وأبو ظبي. وتقرر أن يكون التمثيل في المجلس الوطني متساوياً بين جميع الإمارات، وتمثّل كل إمارة بأربعة أعضاء. وكذلك تقرر تشكيل وزارة اتحادية. وكل إمارة تتقدم بقائمة مرشحيها. ولكن الموقف تأزم إثر دخول الوكيل البريطاني في أبو ظبي جميس ترود إلى قاعة اجتماعات المجلس الأعلى للحكّام، وقرأ رسالة من السير ستيورات كرافورد Craw Ford[٤٢]، المقيم البريطاني في الخليج، يبدي فيها رأي بريطانية في شكل قيام الاتحاد وهنا عدّ بعض الحكّام، خاصة حاكمي قطر ورأس الخيمة أن هذا تدخّل من جانب بريطانية. لكن الشيخ زايد كان أكثر ليونة فأصدر بياناً بتأجيل الاجتماع إلى موعد آخر.

وهناك عوامل داخلية أفشلت مباحثات الدورة الرابعة. فقد اعترض حاكم دبي على ترشيح الشيخ خالد حاكم الشارقة لمنصب رئيس الاتحاد، واشتراط حاكم رأس الخيمة الحصول على وزارات معينة مثل وزارتي الدفاع والداخلية.

ومع هذا استجدت أمور كثيرة أخرى، فقد أعلنت البحرين استقلالها في ١٤آب عام ١٩٧١، وتبعتها قطر في ١أ أيلول عام ١٩٧١، وعلّلت انسحابها من الاتحاد بسبب استمرار الخلاف بين الإمارات. واستمرت بعض الخلافات البسيطة بين أعضاء الاتحاد السباعي، حيث اعترض حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر القاسمي على تركيز المناصب الوزارية في بعض الإمارات دون غيرها. كذلك ظهرت خلافات عدة بين حاكمي رأس الخيمة والشارقة، كان لها أثر كبير في عدم إمكانية بقاء الإمارتين في دولة واحدة. وبالرغم من امتناع حاكم رأس الخيمة عن التوقيع على دستور الاتحاد فقد أعلن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من كانون الأول عام ١٩٧١، من الإمارات الست المتبقية، وأصدر المجلس الأعلى بياناً اختار فيه الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي أول رئيس لدولة الإمارات ومدة رئاسته خمس سنوات. واختير الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي نائباً للرئيس مدة خمس سنوات. ويكون للرئيس ونائبه حق التجديد بعد انتهار الفترة عام ١٩٧٦، شريطة موافقة المجلس الأعلى وهو السلطة العليا في الدولة.

وأكّد البيان الرسمي الصادر عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة أن الدولة الجديدة قامت من أجل توفير حياة أفضل للمواطنين، ولمناصرة القضايا العربية والإسلامية، وتمتين أواصر الصداقة بين جميع الدول والشعوب على أساس ميثاق جامعة الدول العربية والأمم المتحدة(٤٣).

ترافق إعلان ظهور الدولة الجديدة مع إلغاء المعاهدات، التي كانت تربط إمارات الساحل ببريطانية. وحرصت حكومة المحافظين البريطانيين على إقامة علاقات صداقة مع الدولة الجديدة وأصبحت دولة الإمارات العربية الدولة ١٣٢ في الأمم المتحدة والعضو ١٨ في الجامعة العربية.

ولعلّ أهمّ المشكلات الداخلية الخطيرة، التي تعرضت لها هذه الدولـــة الحديثـــة بعـــد شهرين من قيامها، هو الانقلاب الذي حصل في الشارقة عندما قام الشيخ صقر بـــن سلطان، الذي كان حاكماً سابقاً عليها، وأطيح به عام ١٩٦٥، مع أعوانه بدخول قصر الشيخ خالد حاكم الشارقة وإرغامه على توقيع وثيقة التنازل، لكن أحد أشـــقاء خـــالد حاصر القصر وطلب مساندة القوات الاتحادية، التي أنجدته وانتـــهى الأمـــر بفشـــل محاولة الانقلاب، حيث دفع الشيخ خالد حياته ثمناً لـــهذه المحاولـــة. وبذلـــك أثبتـــت الحكومة الاتحادية قدرتها على ردع أي تهديدات داخلية ضدها. وسرعان ما تقدمـــت رأس الخيمة، بعد ذلك بطلب لقبولها عضواً في الاتحاد لتسبح الإمارة السابعة فيه.

لقد بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ قيامها جهوداً جبارة لإلغـــاء الحواجـــز الجمركية وتوحيد العملات النقدية، إضافة إلى الاهتمام الشؤون الداخلية مـــن تعليـــم وصحة وخدمات اجتماعية أخرى. كما وضعت دولة الإمارات خطط التنمية الموحّـــدة في كافة مجالات المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والعسكرية، وهـــذا مـــا ساعد في توثيق الوحدة وتعايش أبناء الإمارات في ظل دولة موحّدة، بعيداً عن النزعة القبلية والإقليمية، إضافة إلى خلق علاقات إيجابية مع شقيقاتها الدول العربية الأخرى.

الخاتمة:

لقد تبيّن لنا، أن بريطانية لم تكتفِ بوضع أسس التقسيم والتجزئة في المنطقـــة، بـــل أعطاها مركزها المتفوق القدرة على أن تعارض أية حركة من حركات التوحيد سـواء أكان مبعثها قوة داخلية أم خارجية، فقد عارضت بريطانية أية تحالفات سواء أكـــانت داخل الإمارة أم بين المشيخات. وقد سبق أن قضت على الحلف بين إمارتي عجمـــان وأم القوين. ولم تكتفِ بذلك، بل عملت على إضعاف أية إمارة قوية، كما حدث مـــع الشارقة، التي كانت تضمّ مقاطعات كثيرة، فجزأتها وجملتها كيانات خاصة وشـــدّدت من تبعيتها لبريطانية.

وفي جميع الأحوال، كانت بريطانية إضافة إلى تشجيع النعرات القبلية تلجأ إلى القوة البحرية لتدعيم سيطرتها في المنطقة. واستخدمت لذلك معاهدات الحماية ليس لترسيخ سيطرتها فقط، بل إلى إدامة الفرقة والخصام بين حكّام الإمارات التي تناولها البحث.

ونتيجة للظروف العربية والدولية، أرغمت بريطانية على الانسحاب من هذه الإمارات عام ١٩٧١، مما أفسح المجال لقيام دولة الإمارات العربية. وهذا ما صحح أوضاع التفكك والتجزئة، التي عانت منها هذه المنطقة زمناً طويلاً. فقيام الإمارات ليس ظاهرة تستدعي الدهشة، وإنما الذي يستدعي الدهشة حقاً هو تبعثر هذه الإمارة وتفككها.

وجاء قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، ليحقق أغراضاً سياسية، واقتصادية بعيدة المدى، بفضل ما أتاحه من فرص للإمارات الصغيرة مثل عجمان، وأم القوين، والفجيرة، لرفع مستواها الاقتصادي، من خلال وجودها في ظلّ دولة واحدة. ولقد كانت خطط التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية، والتعليمية، والاجتماعية عاملاً مساعداً عبر الزمن، على توثيق العلاقات بين الإمارات أكثر فأكثر وخلق دولة لها مكانها ووزنها بين دول الوطن العربي. ومن غير شك أنه كان لتعايش أبناء دولة الإمارات في ظل جيش واحد وحياة اقتصادية واحدة أثر هام في تحطيم النزعة القبلية والميول الانفصالية، إضافة إلى ترسيخ عرى التعاون بين دول الإمارات وشقيقاتها الدول العربية.

الهوامش

(١) Great Britain F.O. No. 67. **The persien** Gulf London 1920. P. 44 .

(٢) جمال زكريا قاسم، **الخليج العربـــي ١٨٤٠-١٩١٤**، دار البحـــوث العلميـــة، الكويت، ط٢، ١٩٧٤، ص ٥٠.

(٣) John B. Kelly, **Britain and the Persian gulf** 1795-1880 Oxford clerendon press .1968. P. 33.

(٤) مركز دراسات الوحدة العربية، **تجربة دولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة**، ط ١٩٨١، ص ٩٢-٩٣.

(٥) Wilson (Arnold) The Persian culfLondo 1954 p. 207 – 208.

انظر أيضاً:

Moni, Jarnes< A journey through persia, Armenia and Asia Minor to constontionpole 1809 . London 1812 . p 373.

(٦) عثمان بن بشر، **عنوان المجد في تاريخ مكتبة الرياض الحديثة**، ج١، ص ١٤٨.

(٧) جورج لوريمر، **دليل الخليج**، **القسم التاريخي**، ج٢، طبع مكتبة صاحب الســـمو أمير دولة قطر، ص ١٠١٥-١٠١٦.

انظر أيضاً:

Atichison cu. Treaties Engements and sands relating India and Neighbouring countries vol X. persia and persien culfcalcutta 1892.

(٩) Creat Britain Foreign office public record office F.o 67. Persian culf p. 44

(١٠) عبد الكريم غرايبة، **تاريخ العرب الحديث، دمشق** ١٩٦٠، ص ٢٧٩.

(١١) محمد مرسي عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانـــها**، ط١، ١٩٨١ دار العلم، الكويت، ص ١٣٧-١٣٩.

(١٢) لوريمر، **دليل الخليج**، ج٢، ص ١١٩٣. مرجع سابق.

(١٣) عبد الله، **دولة الإمارات العربية**، ص ١٣٩-١٤٠. مرجع سابق.

(١٤) Selection From Records of the Bombays Government vol. XXIV.] نقلاً عن جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي** ١٨٤٠-١٩١٤، ص ٥٤.

(١٥) لوريمر، **دليل الخليج**، ج٢، ص ١١٩٣. مرجع سابق.

(١٦) غرايبة، **تاريخ العرب**، ص ٢٨٠. مرجع سابق.

(١٧) غرايبة، **تاريخ العرب**، ص ٢٧٥. نفس المرجع.

(١٨) لوريمر، **دليل الخليج**، ج٢، ص ٩٨٣. مرجع سابق.

(١٩) لوريمر، **دليل الخليج**، ج٢، ص ١٠٢٣-١٠٢٥. نفس المرجع.

(٢٠) لوريمر، **دليل الخليج**، ج٢، ص ١٠٢٦. نفس المرجع.

(٢١) عبد الله، **دولة الإمارات**، ص ١٣٠. مرجع سابق.

(٢٢) سالم بن حمد السيابي، **إيضاح المعالم في تـــاريخ القواســـم**، ط١، ١٩٧٦، ص ٣٠٧-٣١١.

(٢٣) عبد الله، دولة الإمارات، ص ١٣٢-١٣٥. مرجع سابق.

(٢٤) ر. ف. كليسكوفسكي ف. ألوتسكيفيتيش ، **المعضلات الاجتماعية الاقتصاديـــة**، الإمارات العربية، ترجمة حسان اسحاق، دار ميسل ١٩٧٩، ص ٢٠.

(٢٥) لوريمر، **دليل الخليج**، ج٢، ص ١١٧٧-١١٧٨. مرجع سابق.

(٢٦) لوريمر، **دليل الخليج**، ج٢، ص ١١٧٨. مرجع سابق.

(٢٧) لوريمر، **دليل الخليج**، ج٢، ص ١١٩٣-١١٩٤. نفس المرجع.

(٢٨) F.O 371 1144. C.F Nejdian Enercashments of trucial coast under secretary of .state CO. to Fo 24th July 1926.

(٢٩) ر. ف. كليوفسكي، **المعضلات الاجتماعية الاقتصادية**، ٢٠-٢١. مرجع سابق.

(٣٠) جمال قاسم، **الخليج العربي ١٩١٤-١٩١٥**، دار الفكر العربي، ط١، ١٩٧٣، ص ٣١٧. مرجع سابق.

(٣١) Clarence, Mann, Abu Dhabi, Birth of an oil sheikhadom, Beirut 1972 - p. 87-88.

(٣٢) جمال قاسم، **الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١**، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤، ص ١٨٣. مرجع سابق.

(٣٣) قاسم، **الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١**، ص ١٨٧-١٨٨. نفس المرجع.

(٣٤) قاسم، **الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١**، ص ١٨٤-١٨٦. نفس المرجع.

(٣٥) عبد الله، **دولة الإمارات**، ص ٢٠٢-٢٠٥. مرجع سابق.

(٣٦) د. أحمد زكريا الشلق، د. مصطفى عقيل، **قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١**، (دراسة وثائق)، الدوحة ١٩٩١، الوثيقة ٢٢، ص ٣٢٢.

(٣٧) وثائق اتحاد الإمارات، **إمارة دبي**، ديوان الحاكم بيان مشترك، ١٨ شباط، ١٩٦٨.

(٣٨) الشلق+ الخطيب، **قطر واتحاد الإمارات**، ص ٢٤. مرجع سابق.

(٣٩) قاسم، **الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١**، ص ٣٨٠-٣٨١. مرجع سابق.

(٤٠) الشلق+ الخطيب، **قطر واتحاد الإمارات**، الوثيقة ١٨، ص ٢٧٣-٣٧٥. مرجع سابق.

(٤١) الشلق+ الخطيب، **قطر واتحاد الإمارات**، الوثيقة ١٤، ص ٢٤١.نفس المرجع.

(٤٢) الشلق+ الخطيب، **قطر واتحاد الإمارات**، الوثيقة ٢٣، ص ٣٣٣. نفس المرجع.

(٤٣) الشلق+ الخطيب، **قطر واتحاد الإمارات**، الوثيقة ٢٠، ص ٣٠٦. نفس المرجع.